

العولمة الثقافية وأثرها على العلوم الإنسانية - علوم التربية في المغرب العربي نموذجاً -

بوزار نور الدين

أستاذ بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، حول العولمة وتجلياتها وخصائصها وتداعياتها،

وعلاقتها بما يجري في العالم من تغيرات وتحولات على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، كذلك علاقتها بما يجري من تطورات في أنظمة المعلوماتية والاتصال والتطور العلمي والتكنولوجي .

فإذا كان مصطلح العولمة قد ظهر أول ما ظهر في مجال الاقتصاد والمال والتجارة، فإنه لم يعد اليوم مصطلحاً اقتصادياً محضاً، بل أصبح الحديث عنه بوصفه نظاماً أو نسقاً ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فلقد أصبح اليوم نظاماً عالمياً يمتد ليمس جميع المجالات، خاصة منها المجالات العلمية.

وعلى ذكر ارتباط العولمة بالعلم، فإننا نعني أن العلوم هي الأدوات الضرورية التي تعتمد عليها العولمة في الانتشار والتغلغل داخل كيانات المجتمعات الأخرى، كما أنه لا يمكن حصر العلم في العلوم الطبيعية التي تعنى بالمادة، وإنما المقصود أساساً هو العلوم الإنسانية بجميع فروعها التي يعتبر الإنسان موضوعها، ومن هذا المنطلق تحضر علوم التربية بقوة، وي طرح التساؤل حول علاقتها بظاهرة العولمة، فإذا كان العلم الطبيعي بجميع فروع أداة للعولمة، فهل يمكن لعلوم التربية أن تكون كذلك؟ فهل علوم التربية في المغرب العربي تتوافق مع العولمة الثقافية أم أنها تناهضها؟ فهل تحقيق علوم التربية في المجتمعات المغربية لأهدافها الوطنية مرهون بانفتاحها على العولمة الثقافية الكونية أم بمناهضتها والتمرد عليها؟ وكيف يمكن للنظام التربوي والتعليمي في دول المغرب العربي أن يعمل على تأصيل المعرفة في ظل العولمة ؟

إن هذا الإشكال على خطورته يضعنا أمام فرضيات ثلاث تقتضي منا دراسة تحليلية نقدية، أولها فرضية القائلين بضرورة انفتاح علوم التربية في المغرب على العولمة الثقافية، وثانيها فرضية القائلين بضرورة مناهضة هذه العولمة الثقافية، وفرضية ثالثة يذهب أنصارها إلى ضرورة خلق آليات للتقارب بين العولمة الثقافية الوافدة وعلوم التربية المتشعبة بعناصر الثقافات الوطنية. فالمقال الذي نود تقديمه يهدف إلى تحقيق فهم أرحب وأعمق لقضايا العولمة الثقافية وتأثيراتها على علوم التربية في المغرب العربي .

إن الإشكالية موضوع البحث لا يمكننا معالجتها في غياب شبكة مفاهيم أساسية، تتشكل من مفهوم العولمة بشكل عام ومفهوم العولمة الثقافية بشكل خاص، وهذا يحيلنا إلى الحديث عن أدوات ووسائل انتشارها وأهدافها، كذلك يستوقفنا مفهوم العلوم الإنسانية، والذي لا يمكن بلورته إلا من خلال الوقوف على موضوع بحث هذه العلوم بجميع فروعها والتعرف على طابعه الخاص والتميز، ومادام موضوع المقال يتعلق بتأثير العولمة على علوم التربية، فجدير بنا أن نقف على هذه العلوم معرفين بها من خلال مجالات بحثها وأهدافها .

أولاً : العولمة : المفهوم والأدوات والأهداف .

مفهوم العولمة: إن مسألة وضع تعريف دقيق للعولمة مسألة لا تخلو من صعوبة، ومرجع هذه الصعوبة إلى أن المفكرين لم يحصل بينهم اتفاق حول أصل نشأة العولمة، فهي ليست ظاهرة جديدة، فقد تضمن التطور التاريخي أشكالاً مختلفة من العولمة، فهي في وضعها الراهن نتاج تطور يمتد إلى قرون ماضية، شهدت أشكالاً مما نشهده اليوم، كتزايد العلاقات المتبادلة بين الأمم وانتقال رؤوس

الأموال، وكذلك انتشار المعلومات والأفكار والتأثير المتبادل في العادات والتقاليد والقيم، فضلا عن ارتباط ذلك كله بالتقدم في التكنولوجيا والاتصالات. (1)

إنها إذن ظاهرة نشأت مع ظهور الإمبراطوريات في القرون الماضية، ففي ما مضى حاولت الإمبراطوريات مثل الإمبراطورية الرومانية والفارسية أن تصبغ الشعوب التي تبسط نفوذها عليها بثقافتها، وتسعى لترسيخ هذه الثقافة في مختلف جوانب حياة هذه الشعوب، كما عملت هذه الإمبراطوريات على توجيه فهم هذه الشعوب وتقاليدها وفق أنماط الحياة التي تريدها، فكانت هذه الخطوة الأولى نحو العولمة، فمنذ القرن التاسع عشر، شهد العالم ثلاث موجات من العولمة:

-الموجة الأولى انطلقت في الفترة بين 1870 - 1914، وترافقت مع انخفاض تكاليف النقل، بسبب التحول في أساليب النقل البحري من السفن الشراعية إلى السفن التجارية واستخدام سكك الحديد، وتوافق ذلك مع تخفيض الرسوم الجمركية، وانفتاح الأسواق وحرية التجارة تلبية لاحتياجات الدول الاستعمارية .

توقف زحف الموجة الأولى بقيام الحرب العالمية الأولى (1914)، وعندما نشبت الأزمة العالمية (الكساد العظيم 1929) تم اللجوء إلى أساليب الحماية المختلفة، وقامت الدولة بالتدخل بالشأن الاقتصادي، وفي هذه المرحلة تراجعت التجارة الدولية، وتم التركيز على حماية الاقتصادات الوطنية، وقيام الحرب العالمية الثانية، كان التوجه نحو اقتصاد الحرب وتوجيه الجهود نحو المجهود الحربي. (2) -أما الموجة الثانية فهي الممتدة بين سنة (1945- 1980) وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي يذهب كثير من المفكرين إلى اعتبارها المرحلة الأساسية لظهور العولمة، بل إنهم يعتقدون أن جذورها الفعلية تعود إلى مشروع مار شال (MARSHALL) الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، والذي نتج عنه ظهور اتفاقية (بروتون وودز) عام 1944 والتي تأسس بموجبها صندوق النقد والبنك الدوليان لتحقيق الاستقرار المالي والذين أصبحا فيما بعد من مؤسسات العولمة وأدواتها الفاعلة، بالإضافة إلى إنشاء (الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة عام 1947)، أو ماسميت لاحقا باتفاقية الجات (GATT).

في هذه المرحلة ساد نظام القطبية الثنائية، ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي بزعامة الإتحاد السوفياتي والغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة، ودخل المعسكران في منافسة وسباق لاكتساب القوة التي تجعلهما قادرين على الوقوف في وجه التقدم الذي أحرز في الجانب الآخر. الأمر الذي أدى إلى تراجع الإتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، في الوقت الذي كانت فيه الدول الصناعية المتقدمة تحرز تقدما على الصعيد الاقتصادي مع انطلاقة السياسات الرامية إلى إعادة توزيع الثروة والرعاية الاجتماعية ودعم البحث العلمي وتحقيق قفزات هائلة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي. (3)

-أما الموجة الثالثة فهي الموجة الجديدة من العولمة والتي بدأت بذورها الأولية تنمو مع الازدهار الذي حققته الدول الصناعية حتى أوائل السبعينات، فاندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة منادية بحرية التجارة والانفتاح وتخفيض الإنفاق العام وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي، خاصة في ظل انهيار الإتحاد السوفياتي، وتحول بعض جمهورياته إلى اقتصاد السوق، ونشوء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، حيث وصل عدد الدول المنضمة إليها (137) دولة سنة 2001.

إن هذا الاختلاف في تحديد النشأة هو الذي جعل من الصعوبة تقديم مفهوما موحدا للعولمة، بل اختلفت مفاهيمها باختلاف زوايا النظر إليها، فالاقتصاديون يعتقدون أن العولمة هي حرية الاقتصاد وانتقال رؤوس الأموال الضخمة، وإقامة الشركات العملاقة وحرية التجارة بين الدول دون قيود تذكر، لأن الشركات لم تعد تنتمي إلى هوية دولة بعينها، فهي شركات بلا هوية وتنتج للعالم كله . أما السياسيون فيعتقدون أن العولمة هي ظاهرة انتهاء الحدود الجغرافية - السياسية بين الدول، وميلاد حكومة عالمية واحدة يمتد أثرها على الشعوب وهم في دولهم المختلفة، بحيث تسهم في تدعيم الحقوق السياسية للأحزاب وحقوق الإنسان وحرية أين ما كان، على اختلاف الدول التي ينتمي إليها .

والإعلاميون وأصحاب تكنولوجيا المعلومات يرون أن العولمة هي توجه المنظومة الإعلامية والاتصالية إلى الجمهور العالمي عن طريق وسائل الإعلام المرئية خاصة عن طريق الفضائيات الهوائية المتصلة بالقنوات التلفزيونية، وانتقال المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت لجعل العالم قرية كونية صغيرة تتبادل المعلومات بشفافية .

إن هذا الاختلاف في النظر إلى العولمة لا يمنع من تقديم مفهوم لها رغم أن هذا المفهوم ما يزال الغموض والإبهام يكتنفانه، فمفهومها كما ظهر في اللغة الإنجليزية هو (Globalisation)، وهو اشتقاق من كلمة (Globe)

والمقصود بها الكرة الأرضية، أي الكوكب الأرضي الذي نعيش فيه، ولذلك نلاحظ بعض الكتابات في العربية تستخدم تعبير (الكوكبية) للدلالة على العولمة، التي يعني معناها في اللغة: تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله. (4)

فإشكالية تحديد المفهوم لا زالت قائمة، فظهرت نتيجة ذلك العديد من التعريفات، بعضها اتسم بالتركيز على بعد واحد، وبعضها نظر إلى العولمة على أنها ظاهرة متعددة الأبعاد، ولقد ظهر البعد الاقتصادي طاعيا في مجموعة من التعريفات، فقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها «التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم، الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة لتدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم كله». (5)

ويقدم فريدمان توماس تصورا مماثلا لمفهوم صندوق النقد الدولي، فيرى أن «العولمة تنطوي على ذلك التكامل الصارم في الأسواق، وفي الدول والأمم وفي التكنولوجيات إلى درجة لم تحدث من قبل، وبطريقة تمكن الأفراد والشركات والدول والأمم من التجول حول العالم والوصول إلى مسافات أبعد وبصورة أسرع وأعمق وأرخص». (6)

من هذه المفاهيم وغيرها يتضح أن العولمة في الأساس ظاهرة اقتصادية، إلا أن ذلك لا يعني أنها ذات بعد اقتصادي خالص، بل إنها امتدت لتمس أبعادا أخرى، من أبرزها البعد الثقافي، فظهر ما أصبح يعرف بالعولمة الثقافية، والتي تعني ترك الحرية المطلقة للثقافات الأخرى أن تعبر عن نفسها وتنتقل من نطاقها الضيق إلى آفاق رحبة وواسعة من العالم وفق فرص متكافئة بحيث تتفاعل الثقافات في ما بينها في ظل ثورة الاتصالات التي تسهل من نقل الأنماط الحضارية والثقافية من منطقة إلى أخرى، فهي محاولة مجتمع ما تعميم نموذجها الثقافي على المجتمعات الأخرى من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية، والقيم الثقافية، والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل سياسية مختلفة وتقنيات متعددة .

إن هدف العولمة هو خدمة البشرية عامة، وذلك بتوحيد المصير، وإزالة الحواجز الجغرافية، وإشاعة القيم الإنسانية وحمايتها، وتوحيد الجهود لتحسين حياة الإنسان عن طريق نشر التقنية الحديثة من مراكزها في العالم المتقدم إلى أقصى أطراف الأرض، والمساعدة في حل مشكلات جميع الدول حبا في الخير للإنسانية .

لاشك إذن في أن البحث في موضوع العولمة يتشعب ليمس كثير من الجوانب والأبعاد، والتركيز في هذا المقال لا ينصب على العولمة في ارتباطها بالبعد الاقتصادي والسياسي، بقدر ما يتم التركيز على ما يثيره مصطلح العولمة من جدل حول النواحي الثقافية، باعتبار هذه الأخيرة مادة العلوم الإنسانية التي تعمل على إحداث نوع من التوازن بين الجانب المادي والروحي لدى الإنسان والمجتمع الإنساني ككل .

ولا يمكننا الحديث عن هذه العلاقة والكشف عن طبيعتها، دون الإشارة ولو بصورة موجزة لمفهوم هذه العلوم من جهة، والكشف عن مجال البحث فيها، وطبيعة موضوعها وفروعها المختلفة، وخاصة منها علوم التربية من جهة أخرى .

ثانيا : مفهوم العلوم الإنسانية :

إن العلوم الإنسانية محورها الإنسان وسلوكه واتجاه نفسه واتجاه الآخرين على كافة المستويات، ولا نستطيع أن نسلم بعلم إنساني واحد ينظم كافة النشاطات الإنسانية في نسق واحد على نحو تدرج فيه من حيث درجة الشمول والتعميم، كما لا نسلم بأن العلوم الإنسانية متعددة إلى درجة التمايز والتباين والاستقلال بعضها عن بعض، وإنما يمكن القول بنظرية تكاملية للعلوم الإنسانية تتأسس على التعدد، إلا أنها تدور حول محور واحد هو الإنسان، إنها جميعا تدرس سلوك الإنسان .

ونجد الفيلسوف الفرنسي (أندريه لالاند) يقدم تعريفا لها في موسوعته الفلسفية، حيث يقول عنها: "تعبير حديث لكنه يعم أكثر فأكثر للدلالة على ما كان متفقا من قبل على تسميته "العلوم الأخلاقية" يزداد تشديد هذا التعبير على السمات الممكن رصدها خارجيا، لطريقة تصرف البشر وسلوكهم، فرديا أو جماعيا". تجدر الملاحظة أن "العلوم الإنسانية" ليست كل العلوم المتخصصة بالإنسان، مثلا، لا تسمى بهذا الاسم علوم التشريح أو الفيزيولوجيا البشرية، إنها العلوم التي تميز الإنسان في مقابل علوم الطبيعة...". (7)

من مفهوم (لالاند) هذا، يفهم أن العلوم الإنسانية تدرس جميع أوجه النشاط الإنساني، فتدرس كل ما يتعلق بالإنسان من ظواهر نفسية واجتماعية وتاريخية وسياسية واقتصادية ولغوية واتصالية ودينية وغير ذلك. ولقد عرفها (هبرماس) قائلاً: " فهي هيكل من المعرفة تطور متوازياً مع العلوم الطبيعية ... بموضوع متميز، ويضم هذا الهيكل علوماً كالتاريخ والاقتصاد والسياسة والدراسات القانونية، والدينية، ودراسات الأدب والشعر، والموسيقى والفلسفة، وعلم النفس. فكل هذه النظم المعرفية تشترك في حقيقة هامة هي أنها تدرس الجنس البشري، إنها تصف هذه الحقيقة وتحكم عليها وتتوصل بشأنها إلى مفاهيم ونظريات ... ومن ثم فإن إمكانية تعريف هذه المجموعة من العلوم تتحقق من خلال اشتراكها في موضوع واحد هو دراسة الإنسانية. وهذا هو ما يفرقها عن العلوم الطبيعية". (8)

وهذه العلوم تضم فئة كبيرة من العلوم الفرعية، التي يتصل كل واحد منها بنوع من النشاط أو السلوك الإنساني، وهذه الفروع هي علم النفس الذي يدرس سلوك الإنسان بوصفه معبراً عن عدة عوامل داخلية فيه، مكتسبة كانت أم فطرية، وعلم الاجتماع الذي يعنى بدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة، ومدى تغيرها، باعتبارها تجسيدا للسلوك الإنساني، أما علم الأنتروبولوجيا فهو يدرس الإنسان وتطور سلوكه من حيث العادات والتقاليد، سواء في المجتمعات البدائية أو الأولية أم المجتمعات المتحضرة أو المعاصرة من كافة الجوانب والأنحاء، وعلم الاقتصاد الذي يدرس أوجه النشاط الإنساني سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع، أما علم السياسة فهو يهتم بدراسة سلوك الفرد من حيث الحقوق والواجبات، وأيضا علاقة الفرد بإزاء السلطة السياسية أو الدولة بكافة أجهزتها التشريعية والتنفيذية، والمركزية والمحلية، وكيفية قيام السلطة وأنواعها وتوزيع أدوارها مع تحديد القنوات الشرعية للتعبير عن آراء المواطنين السياسية . أما علم التاريخ فيدرس السلوك البشري عبر مراحل أو فترات زمنية متباينة أو مساره العام، ومن هذه العلوم الإنسانية، نجد علوم التربية، والتي تعرّف بأنها تلك العلوم التي تنظم النشاطات الاجتماعية (العمليات التربوية) الموجهة لتنشئة الأفراد، وهي العلوم التي تشمل النظريات والقوانين والأحكام التي تنظم العلاقة بين مختلف النشاطات الموجهة لتنشئة الأفراد، وتفسر الحقائق المرتبطة بالظواهر التربوية وعلاقة هذه الظواهر بالحياة الاجتماعية، وبهذا تصبح علوم التربية هي علوم تنشئة الأفراد صغاراً وكباراً، والتي تبحث في مجمل الأهداف والمضامين والطرائق والوسائل لعمليات التنشئة هذه.

إن علوم التربية إذن هي مجموع الدراسات التي تقام حول النشاط التربوي ومختلف مكوناته وعوامله ونتائجه، بالانطلاق من نتائج الأبحاث في مختلف العلوم المرتبطة بالإنسان مضافاً إليها مختلف المباحث التي تنظر أو تؤرخ أو تخطط للتربية. يقدم "غاستون ميالاري" (Gaston Mialaret) صانفاً لعلوم التربية في كتابه (les sciences de l'éducation .p.u.f 1987)، بحيث يقسمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وتحت كل قسم تندرج مجموعة من العلوم، الثلاثة الرئيسية هي: أولاً: علوم تهتم بالشروط العامة والمحلية للمؤسسة المدرسية، وتتضمن العلوم التالية [تاريخ التربية - الديموغرافيا المدرسية - اقتصاد التربية - التربية المقارنة - الإدارة المدرسية - اثنولوجيا التربية]، ثانياً: علوم تدرس العلاقة التربوية والفعل التربوي نفسه، وتندرج تحتها العلوم الآتية [فسيولوجيا التربية - سيكولوجيا التربية - سيكوسوسيولوجيا الجماعات الصغرى علوم الاتصال - علوم الديدكتيك - علوم الطرق والمناهج والتقنيات - علوم التقويم]، ثالثاً: علوم التأمل والتطور، وتتضمن [فلسفة التربية - التخطيط التربوي] .

وبهذا المعنى الذي قدم لعلوم التربية يتضح الاختلاف بينها وبين مفهوم التربية، والتي تعتبر إحدى صيغ النشاط الاجتماعي التي تخص تنشئة الأفراد، وتحتوي مجموعة من العمليات التي تهدف التأثير في نمو الأفراد جسمياً وعقلياً وخلقياً واجتماعياً، وتزويدهم بالقيم والمعارف والخبرات الاجتماعية لضمان استمرارية الحياة . (9)

وبالرغم من هذا التمايز بين علوم التربية والتربية من حيث المفهوم ، فإن العلاقة بينهما محكمة ، لا معنى لأحدهما في غياب الآخر، ولا معنى لهما معاً في غياب علاقة بينهما والعلوم الإنسانية الأخرى .

إن هذا التعدد في الحقل المعرفي للعلوم الإنسانية يوضح الطابع الخاص لموضوع العلوم الإنسانية من جهة، والثراء الذي يتصف به هذا الموضوع من جهة أخرى، وبالتالي لا يمكن استغراب تعددها رغم أن موضوع الدراسة فيها واحداً وهو الإنسان، فالظاهرة الإنسانية مهما كانت تعجلياتها النفسية والاجتماعية والتاريخية والسياسية والتربوية... الخ ظاهرة معقدة، تتصف بخصائص خاصة بها، منها: أنها نابعة من ذوات الأفراد وترتبط بإرادتهم وبوجودهم الاجتماعي، بالإضافة إلى كونها قيمة تحمل معنى ولا يمكن اعتبارها شيئاً بأي معنى من

المعاني، إنها مترابطة ومتداخلة لا يمكن عزلها، وهذا ما يجعلها ظاهرة متفردة، وهذا يضفي عليها طابع التعقيد الذي يفضي إلى تعذر استخلاص التعميمات، والتنبؤ بها، وإجراء التجارب واستخدام القياس.

إن الإنسان إذن هو موضوع علوم التربية، وهو موضوع يمتاز بطابع الفرد، وبالتالي تعذر تعميم النتائج المترتبة عن دراسته لتصبح قوانين عامة تفسر السلوك الإنساني ككل، وبالتالي فهذا الطابع الخاص للظاهرة التربوية يجعلها ظاهرة مركبة يقتضي تحديدها وتحليل أبعادها المكونة لها، الاستعانة بعدة علوم تتضافر فيما بينها لتحقيق فهم دقيق وشمولي لها.

إن علوم التربية تهدف من خلال دراستها للإنسان إلى تعهد الفرد وإخضاعه لعمليات تعليمية وتوجيهية وتدريبية عملية وإيحائية، لتلقيه ثقافة معينة، ومهارات خاصة، يتحدد من خلالها سلوكه، ومواقفه وتفاعله وتعامله مع الإنسان والبيئة والأحداث، فالتربية هي عملية التواصل بين الأجيال الاجتماعية الراشدة التي تعمل على ترسيخ قيمها لدى الأجيال اللاحقة وفق أنساق ثقافية سائدة لدى المجتمع، وهذه الأنساق تشمل الأفكار والعادات والتقاليد الراسخة والمكتسبة.

فكل مجتمع يهدف من خلال عملية التربية إلى خلق جيل يحقق من خلاله الأهداف العامة له، التي تتأسس في الأصل على فلسفة المجتمع وثقافته، والتي تكون لا شك مغايرة لفلسفة وثقافة المجتمعات الأخرى .

فالثقافة هي روح الأمة وعنوان هويتها، وهي من الركائز الأساسية في بناء الأمم ونهضتها، فلكل أمة ثقافة تستمد منها عناصر بقائها ومقوماتها وخصائصها وتصطبغ بصبغتها فتنسب إليها، وكل مجتمع له ثقافته التي يتسم بها. " فالثقافة ذات طبيعة اجتماعية، فلا توجد جماعة بشرية معروفة تستطيع أن تعيش من غير أن تكون لها لغتها وتقاليدها ونظمها الاجتماعية الخاصة بها، كما لا توجد الثقافة إلا في الجماعات أو المجتمعات، لأنها تتكون نتيجة تجمع الأفراد، وهي خاصة بالأفراد كأعضاء في جماعة وليست خاصة بهم كأفراد متفرقين". (10)

ولعلنا نجد في المفهوم الذي قدمه الجابري للثقافة، الطابع الخاص للثقافة، فيقول: " إنها ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز، والتعبيرات، والإبداعات، والتطلعات، التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والعطاء، وبعبارة أخرى، إن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون، والحياة، والموت، والإنسان، ومهامه، وقدراته، وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما ينبغي أن يأمل". (11)

إن الالتفات إلى الثقافة كمفهوم، القصد منه بيان الطابع الخاص للمقومات الثقافية، والتي تعتبر التربية بمختلف علومها أدوات أساسية لنقل هذه المقومات بين الأجيال المختلفة للمجتمع الواحد وللأمة الواحدة، وبهذا الشكل يحفظ كل مجتمع مقومات هويته الخاصة، والتي بها يتميز عن غيره من المجتمعات .

إلا أن هذا الطابع الخاص للثقافة يؤثر بشكل آلي على التربية وعلومها، ويصبغها بطابع الوطنية والإقليمية، الأمر الذي يؤدي إلى بروز فكرة التصادم بين هذه الثقافة الوطنية وظاهرة العولمة الثقافية، فإذا كانت هذه العولمة تهدف إلى صياغة ثقافة عالمية، تقوم على أساس نسق عالمي من القيم المؤثرة في سلوك البشر على نحو متشابه في كل مكان، فهي عملية لتحويل القيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس، إنها طريقة توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر، وإلى القيم وإلى كل ما يعبر عنه السلوك، وهذه هي الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها. (12) فهي تدعو إلى إعادة تشكيل الشخصية الإنسانية على نحو غير ما نشأت عليه وتوارثته عبر الأجيال، فالهدف العولمي هو توحيد السلوك الإنساني وفق معايير عالمية. وهذا يعد تعديا صارخا على الخصوصية الثقافية للمجتمعات المختلفة.

فإذا كان الجانب الثقافي لأي مجتمع إنساني منظم، يتضمن تليخيصا للجوانب السلوكية والإبداعية والاجتماعية والعقائدية، وهذا ما يسمح بإيجاد نوع من التمايز بين هذا المجتمع وغيره من المجتمعات، وبين ثقافته وثقافة المجتمعات الأخرى، فإن العولمة تعمل على توحيد أو صهر ثقافات الشعوب المختلفة والمتفاوتة في ثقافة كونية واحدة .

فهذا الطابع الخاص للثقافة الوطنية والقومية والطابع العام للعلومة الثقافية، يطرح إشكالية أساسية عويصة وخطرة في آن واحد، وهي هل العلومة الثقافية تعتبر تحدياً مصرياً لثقافتنا الوطنية والقومية؟ وهل هي ظاهرة ينبغي أن تقاوم أم أنها ظاهرة يجب الاندماج فيها والأخذ بمقوماتها للنهوض بالثقافة الوطنية؟ أم أنها ظاهرة يجب أن تفهم وتحلل بحذر والتعاشير معا؟

إن هذه التساؤلات تفضي بنا إلى تساؤلات أخرى تتعلق بالتربية وعلومها، انطلاقاً من اعتبارها الوسيلة والأداة الضرورية للانتشار الثقافي في المجتمع الواحد داخلياً، والتفتح على الثقافات الوطنية الأخرى خارجياً. من هذه التساؤلات نجد، إشكالا مركزياً هو ما هو موقع التربية وعلومها في منطق العلومة؟، هذا الإشكال المركزي تتفرع عنه جملة من المشكلات الفرعية منها: هل يمكن تصور تربية وعلوم تربية متمركزة على مقومات المجتمع التراثية غالبة كل المنافذ في وجه التربية وعلوم التربية الوافدة من الآخر عن طريق العلومة أم أنها يجب أن تفتتح على هذه العلومة حتى وإن كان في هذا التفتح اقتحاما للخصوصية الثقافية وتهديدا لها؟

إن هذا الإشكال أفرز وجهات نظر مختلفة، أولها وجهة نظر من يعتقد بضرورة تقديم الاستقالة للتراث والارتقاء في أحضان العلومة، والقول أن العلومة هي حضارة الغرب المتقدم، وعليه يجب الأخذ بجميع مظاهر الإبداع بجميع نواحيه بما في ذلك الجانب التربوي. ثانيها، وجهة النظر التي يذهب أنصارها إلى ضرورة التصدي للعلومة، والوقوف منها موقف الخصم، وبالتالي ضرورة المواجهة خاصة منها العلومة الثقافية، لأنها في نظرهم وسيلة تستخدمها القوى العظمى للهيمنة على المجتمعات الأخرى وإخضاعها لهيمنتها.

أما وجهة النظر الثالثة، فهي التي يذهب المدافعون عنها إلى الوقوف من العلومة موقفاً توفيقياً يتأسس على الحوار الحضاري، والتفاعل الثقافي بين خصوصيات الثقافة الوطنية وبين عناصر الثقافات العالمية التي تحملها العلومة، دون الرفض المطلق أو الاندماج التام

مما لاشك فيه، أن العملية التربوية تأثرت كثيراً بثورات الاتصالات والمعلومات التي أفرزتها العلومة وأحدثت فيها تغييرات في أساليب تدريسها ومناهجها وأهدافها، وطلبتها ومعلميها، وطرائق تقويمها، ولغة تدريسها، وفي مجمل ما يحدث في البيئة المدرسية والغرفة الصفية، ومن هنا تبدو الحاجة ملحة لفهم العلاقة بين العلومة والتربية على قاعدة أن أي تغيير في المعرفة والتكنولوجيا وإدارة الاتصال، سيؤدي بالنتيجة إلى تغيير في العملية التربوية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو كيف تؤثر العلومة في عملية التربية؟ وكيف ستتفاعل المجتمعات العربية عامة والمغربية بوجه خاص مع هذه الظاهرة؟

إن العلومة لها تأثير بارز على التربية ومختلف علوم التربية، فتؤثر على اللغة كوسيلة من وسائل التربية، وكذلك على المؤسسات التربوية كالأُسرة والمدرسة، وكذلك على المناهج التربوية، وكذلك على عمليات تقويم الأداء التربوي، والأهداف التي ترمي التربية إلى تحقيقها. فإذا كانت اللغة هي عماد الثقافة، فوظائف اللغة ذات صلة بالثقافة، وعمليات التعليم والفكر والسلوك التي تتم بواسطة اللغة هي عناصر ثقافية، فلقد عبر ساطع الحصري عن هذا المعنى فقال: "إن اللغة من أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس، ولأنها واسطة للتفاهم بين الأفراد وآلة للتعليم". (13)

ويقول ألبورت في الإطار نفسه: "إن اللغة تحتفظ بالتراث الثقافي جيلاً بعد جيل، وتجعل للمعارف والأفكار البشرية، قيمها الاجتماعية بسبب استخدام المجتمع للغة، للدلالة على معارفه وأفكاره، وباعتبار اللغة من أقوى الوسائل التعليمية، فهي تساعد الفرد على تكيف سلوكه، وضبطه، حتى يناسب هذا السلوك تقاليد المجتمع الذي يعيش فيه". (14)

إن هذه الأقوال تؤكد جميعها أن التواصل بين أجيال المجتمع الواحد عبر العصور المختلفة يتم بواسطة اللغة، وهي الأداة ذاتها التي تعتمد عليها التربية وعلومها. ويظهر تأثير العلومة على لغة التعليم في الدول المغربية وهي اللغة العربية، بحيث أصبحت اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الفرنسية أكثر حضوراً، باعتبارها لغة موروثية عن المستعمر الفرنسي الذي كانت المجتمعات المغربية واقعة تحت هيمنته، فصارت هذه اللغة تنافس اللغة العربية في الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام، بحيث يخيل للمرء أن اللغة العربية أصبحت عاجزة عن مواكبة وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي، ولم تعد لغة العلم، بل صارت في نظر الكثير بن من المولعين باللغة الفرنسية عائقاً لأي نهضة علمية أو عملية إبداعية.

فالتوسع في بث البرامج الإعلامية باللغات الأجنبية سيدفع في اتجاه تعلمها، وتلقي مضامينها الثقافية، وسينتج هذا الوضع تراجعاً في استخدام اللغة العربية، فثقافة العلومة أصبح ينظر إليها على أنها (ثقافة ما بعد المكتوب) أي ثقافة الصورة، حيث تتراجع الكلمة

المكتوبة أمام قوة الصورة وتأثيرها، فمن خلال متابعة المواد الإعلامية التي يتم عبر القنوات الفضائية العربية، نلاحظ أن العديد من البرامج الأجنبية تعرض دون ترجمة مصاحبة لها. وبالتحديد فإن أغلب برامج الأطفال (الرسوم المتحركة) يتلقاه الطفل دون ترجمة، وهذه تسهم في التكوين الثقافي المبكر للطفل الذي يجد نفسه - فيما بعد - معزولا عن جذوره الثقافية. (15) كما يظهر تأثير العولمة الثقافية على بث البرامج التلفزيونية، فإحصاءات منظمة اليونسكو عن الوطن العربي تشير إلى أن شبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث كما في سوريا ومصر، ونصف هذا الإجمالي كما في تونس والجزائر، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على نصف إجمالي المواد المبثثة إذ تبلغ (58,2) في المائة. (16) وما يؤكد هذا التأثير هو ما نراه اليوم من طغيان الثقافة الغربية، حيث تشكل اللغة نسبة عالية من الإسهام في نقلها، ولأدل على ذلك من أن (88) في المائة من معطيات الانترنت باللغة الإنجليزية، و(09) في المائة بالألمانية، و(02) في المائة بالفرنسية، و(1) في المائة يوزع على باقي اللغات. (17)

بالإضافة إلى اللغة، نجد المدرسة التي تعتبر مقرا أساسيا من مقرات التربية، ومن أهم المؤسسات المساعدة لها، والتي تواجه اليوم تحديات عديدة أفرزتها متغيرات متعددة في عالم سريع التغير، ولعل ظاهرة العولمة التي اكتسبت أبعادا متشابكة تكاد تشكل صلب التحديات التي تواجه المدرسة، فهناك متغيرات أفرزتها تكنولوجيا المعلومات في كافة مجالات الحياة تتلاشى فيها الحدود وتحول عمل الأفراد في تلك المؤسسات إلى إبداع وتطوير مستمر سعيا وراء الأخذ بالجديد، كما أن هناك الطفرة المعلوماتية وعصر الإلكترونيات، والاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي وما يرافقه من تعاون وتحالفات ومعاهدات لها أثرها الكبير على جانب التربية والتعليم ومخرجاته لسوق العمل المحلي والعالمي، بالإضافة إلى أننا نسمع ونشهد تغييرات تنظيمية عالمية تتمثل في الأدوار والمسؤوليات والعلاقات وأساليب المشاركة وعمليات الاتصال والتواصل على مستوى المؤسسة الواحدة أو بين مستويات عدة من المؤسسات، كما أن هناك تيارات ثقافية ومعلوماتية وعولمة السياسة والفكر والإدارة والإعلام .

وفي خضم تلك التحديات تجد المدرسة نفسها أمام عقبات كثيرة جدا، ذلك لأنه يفترض ألا تعمل بمعزل عن معترك الحياة المعاصرة بكل مظاهرها، بل تعمل في غمار تلك الأحداث لأن مهمتها أن تنشئ أجيالا تتسلح بالعلم وتوجد أمما من المفترض أن تتعايش مع الواقع وتساير الركب البشري وإلا ضاعت هويتها ودفنت أصولها.

نعم ... عندما نقول بأن المدرسة مطالبة بأن تدخل معترك الحياة المعاصرة وتستفيد منها، فذلك لأن دورها أكثر عمقا وخطورة ويتمثل في توجيه عقول ورعاية مشاعر فيطلب منها اليوم أكثر مما يطلب من أي مؤسسة أخرى، لأنها بالأخص تتعامل مع مشاعر وخصوصيات وأفكار ولذلك تعتنى بالدرجة الأولى بجودة هذا المنتج والمتمثلة في اكتساب هذا الفرد للمعارف والسلوكيات والمبادئ والمعتقدات التي تحسن هذا السلوك وتثري هذا المعتقد وتوجه هذا الفرد إلى المستقبل برؤية إستراتيجية تستشرف المستقبل فيها تفاؤل وطموحات وواقعية وتحديات وفرص.

وفي الحقيقة فإن دور المدرسة ووظيفتها في التغيير السليم ليس هو في حد ذاته ما يقصد به التغيير الحاصل في المناهج وأساليب التعلم ومؤهلات العاملين والمبنى المدرسي الجديد بقدر ما يكون العمل على إكساب العادات والقيم الفكرية والاجتماعية، ومدى التغيير الذي تنجح في تحقيقه في سلوك الأفراد ومعلوماتهم الثقافية والاجتماعية والعلمية والأخلاقية بما يساعدهم على التكيف الصحيح في المجتمع وتفاعلهم معه، بل ويساعدهم على التقدم بهذا المجتمع.

فالتعليم المقدم في المدرسة هو المدخل الفعلي لمواجهة التداخيات السلبية للعولمة وامتلاك رؤية واضحة لبناء إنسان جديد ومتجدد قادر على فهم العولمة ومواجهتها، فنحن أمة في خطر، ولا سبيل لمواجهة العولمة إلا بالتربية التي تعطي إجابات واضحة على معرفة من نحن، وما هويتنا، وماذا نريد وما هو الإنسان الذي نسعى إلى إيجاد وإعداده، فالنظام التربوي يعاني أساسا من أزمة تربوية تختلف حداثتها من بلد إلى آخر، منها ما يتعلق بالتعليم وسوق العمل فنحن نتعلم وفقا لطاقة التعليم المتاحة لا وفقا لحاجتنا الفعلية، وفي ظل فلسفة تربوية تضع حواجز بين المعارف النظرية والمهارات العملية، ومنها عدم تكافؤ فرص التعليم وتعدد مسارات التعليم فهناك ازدواجية تربوية بين تعليم النخبة وتعليم العامة، والعزوف عن مداومة التعليم وسلبية المعلمين، فهم قادة الثورة التربوية وعدم فاعلية البحث العلمي وانفصاله عن المشاكل العملية وتدني مستوى الخريجي، وفقدان المجتمع ثقته بمؤسساته التعليمية، وعدم تعريب العلوم، وتختلف المناهج وطرق التدريس وضعف الإدارة التعليمية. (18)

فالمجتمعات المغاربية، كغيرها من المجتمعات العربية قد وفرت الأرضية المناسبة لتغلغل العولمة واختراقها لأهم مؤسسات الحصانة الذاتية وتعني بذلك المؤسسات التعليمية بجميع مراحلها، فالعولمة تهدف إلى تغيير نوعية التعليم المطلوب في المجتمعات العربية والذي يهدف إلى ترسيخ القيم الوطنية التي تتميز بها هذه المجتمعات عن غيرها، وذلك بترويج نمط آخر من التعليم، وهو التعليم الذي تطلبه الشركات الكبرى التي ستوفر فرص العمل، وهذا سيؤدي إلى تقلص الدور التربوي للمدرسة، بحيث يسيطر جانب إعداد الفرد ليتخصص وليعمل في هذه الميادين الاقتصادية بعيدا عن الإعداد الفكري الاجتماعي، والإعداد البنائي التربوي.

وفي هذا المعنى يقول الأستاذ حكمة عبد الله مبرزا آثار العولمة الثقافية على التربية ومؤسساتها: "إضعاف البعد الفلسفي للتربية، وتوجيه المعرفة العلمية بحسب القوى التي تمتلكها، والتأثير في اتخاذ القرار التربوي، وربط العلماء والباحثين بولاءات معينة للشركات المستغلة... ونشر مفاهيم برجماتية". (19)

وما يمكن استخلاصه من هذا القول، هو أن العولمة تهدف إلى صيغ المؤسسات التربوية بصيغة اقتصادية، يقتصر دورها على إنتاج الموارد البشرية القادرة على المشاركة في العملية الاقتصادية وتفعيلها ومن ثم الرفع من كم الإنتاج الذي يعتبر أساس المعاملة الاقتصادية، وهذا ما عبر عنه (ريكاردو باتريلا) عندما قال: "إن التربية تقتضي في منطلق العولمة تعاملنا نفعيا صرفا مع موضوع التربية لتسخيرها لمصلحة تكوين "المورد البشري" الذي يعتبر مجرد سلعة اقتصادية التي يجب أن تتوفر في كل مكان، إنه مجرد "مورد" يتم تنظيمه وخفض قيمته، وإعادة تأهيله، والتخلي عنه عند الاقتضاء حسب فائدته للمقاول، فالوظيفة الأساسية التي أسندت للتربية هي تكوين الموارد البشرية لفائدة المقاولات". (20)

وإذا كانت التربية هي النظام الرئيسي الأكبر، فإن المنهاج التعليمي هو النظام الفرعي، ومن ثم فكل ما يتعرض له النظام الرئيسي من متغيرات ينعكس على النظام الفرعي وهو المنهاج، وما يلحق المجتمع أيضا يمتد أثره على التربية بصفته نظاما فرعيا لنظام كلي أشمل هو المجتمع، وفوق ذلك كله فإن المنهاج هو الوعاء الذي يترجم الفلسفة التربوية إلى إجراءات، وطرق تدريس تأخذ طريقها إلى الطالب في غرفة الصف ليتم بناء الإنسان. ويجمع المربون على أن المناهج التعليمية تتأسس على أسس أربع، يتمثل الأول في الأساس الفلسفي والذي يعني أن كل منهج يقوم على فلسفة تربوية، تنبثق من فلسفة المجتمع، التي يقصد بها ذلك الجانب من ثقافة المجتمع المتعلق بالمبادئ والأهداف والمعتقدات، التي توجه نشاط كل فرد وتمده بالقيم التي ينبغي أن يتخذها مرشدا لسلكه في الحياة .

أما الأساس الثاني، فهو الأساس الاجتماعي والثقافي، ويعني أن المناهج يجب أن تعكس التراث الثقافي للمجتمع، والقيم والمبادئ التي تسوده، والاحتياجات والمشكلات التي يهدف إلى حلها والأهداف التي يحرص على تحقيقها.

ويتمثل الأساس الثالث في الأساس النفسي، والذي يعني أن كل منهج يجب أن يراعي المبادئ النفسية التي توصلت إليها دراسات علم النفس ويحوته حول طبيعة المتعلم وخصائص نموه واحتياجاته وميوله وقدراته واستعداداته، وحول طبيعة عملية التعلم، ثم يأتي الأساس الرابع وهو الأساس المعرفي والقيمي، ويعني المبادئ والمعايير التي على أساسها تعطى المعلومات الكافية للمناهج أو تختار المحتويات المعرفية للمناهج أو يتم تفضيل المناهج على بعضها حسب القيمة المستفادة منها، أو تقوم مدى الدقة في المعلومات التي تحتوي عليها المناهج. (21)

يتضح من هذه الأسس الأربع، أنها توفر للمناهج الدراسية مضامين تربية مواطنة سليمة، تحافظ على البعد الوطني، وهذا من شأنه أن يتعارض مع البعد العالمي الذي تروج له العولمة الثقافية، والتي جلبت عبر ممارسات المنظمات العالمية نوعا من الثقافة التربوية العالمية التي تفرض نفسها كمعايير للتقييم وذلك في ما يخص تقييم المؤسسات والأفراد والتمويل وتدريب المعلمين والمناهج الدراسية وطرق التدريس والاختبارات، ولقد برزت منظمة اليونسكو كأقوى مؤسسة تربوية عالمية في هذا المجال، ومن خلال برامج منهجية متوالية تمكنت هذه المنظمة من وضع برامج لتدريب المعلمين ولوضع المناهج الدراسية وللتقييم، بحيث أصبحت نموذجا لتحقيق مستوى عالمي مقبول، الأمر الذي أجبر الدول على ضرورة تعديل معاييرها لتتفق مع هذه المعايير العالمية.

يبدو أن العولمة أصبحت تفرض نفسها على المؤسسات التربوية بصورة غير مسبقة، تضعف من دورها التقليدي في تحقيق أهدافها المنشودة، لذا ينبغي على هذه المؤسسات أن تتكيف مع متطلبات العولمة بإعادة تخطيط منظومتها التربوية من حيث أدواتها

ومضامينها وتقنياتها المختلفة لعلها تتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة في الحاضر والنفاد إلى مستقبل تربوي أرحب، ويمكن تخطيط هذا العمل من خلال القيام بالآتي:

- تربية الأجيال على ثقافة العولمة لكي يتمكن المواطن من التفاعل معها وفق منطقتها لا منطق التخلف من أجل الهيمنة على هذه الظاهرة واستيعاب منطلقاتها وتوجيهاتها للنهوض بالمؤسسات التربوية لتكوين آلية صادقة لتحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع.
- تصميم مناهج تربوية معاصرة بدلالة الأهداف التربوية الصادقة بأبعادها العلمية والإنسانية والدينية والوطنية والفكرية واللغوية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية والتكنولوجية والمعلوماتية، وأن تقدم هذه المناهج إلى المتعلمين وفق نماذج تعليمية ملائمة تساعد على إنماء شخصية المتعلم وتطوير تفكيره الناقد ليتلاءم مع الدور الاجتماعي المتغير، حتى يتمكن من التكيف مع الواقع الثقافي. مع ضرورة المراجعة الدائمة لمحتوى هذه المناهج، التي ينبغي أن تبنى على حاجات التلاميذ ورغباتهم، وتراعي خصائص نموهم الجسمي والعقلي والعاطفي، وتتفق مع ميولهم واتجاهاتهم، وليس على رغبات المستشارين والمختصين.
- اختيار أساليب التعليم المعاصرة التي تقوم على معالجة المعلومات والاستدلال المنطقي والاستقصاء وحل المشكلات والتعلم الذاتي، ليتمكن المتعلم من مجابهة مختلف التحديات، والتعامل بانفتاح مع الغير وقادر على التفاعل مع الثقافات الأخرى قصد التعلم منها بدل التصادم معها، والتعامل بنجاح مع ما تزخر به المجتمعات من مشاكل، كالتطرف وانتشار الجريمة بجميع صورها، وهذا يفرض على المؤسسات التربوية أن تستشعر دورها لتمكين المتعلم من الأدوات والوسائل التي تتيح له إمكانية التصرف السليم، الأمر الذي يضمن سلامته الشخصية والوطنية .
- إعادة النظر في بنية المعرفة المعاصرة وطريقة اختبار بدائلها المختلفة، بحيث تكون معرفة معاصرة وفعالة ومرتبطة بالواقع الاجتماعي المعاصر ومسارته التنموية.

فلقد فرضت العولمة تحدياتها على المنظومة التربوية بكل أبعادها من حيث الفلسفة والأهداف والمحتوى والأساليب والتقنيات التقويم، وغير ذلك من العناصر التربوية الأخرى كالمعلم والمتعلم والمنهجيات والتقنيات .

وانطلاقاً من كون التربية آلية المجتمعات الإنسانية الفعالة من أجل التكيف مع المستجدات، فإنها لا تستطيع أن تبقى خارج التغيير الحاصل في المجتمع بعيدة عن التحديات، بل ينبغي أن تواجه ظاهرة العولمة وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال جعلها قادرة على أداء دورها وتطوير مناهج البحث. فهذه المناهج ليست سلعا معروضة في واجهات غريبة، يمكن للدول العربية والإسلامية أن تستورد منها ما تشاء، فللمجتمع العربي المغاربي خصوصياته ومميزاته التي تحدد أهداف وغايات مناهجه، في وحدة متكاملة لا تفصل بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعقائدي، هذا لا يمكن اعتباره دعوة للانغلاق، فضرورة تلاقح الثقافات تتجاوز مستوى الصراع، والاستفادة من "الأخر" في هذا المجال وغيره أمر حتمي دون فقدان الهوية.

الخلاصة :

إن ما يمكن أن يستخلص من هذا المقال، هو أن العالم يسير في طريقه إلى العولمة حتى ولو لم يقتنع البعض بها، فهي توشك أن تكون حقيقة واقعة، وعلى دول المغرب العربي أن تعيد النظر في مسلماتها الثقافية والتربوية، انطلاقاً من الحقائق الراهنة في علومهم الإنسانية وفي غيرها، لا بقصد التكيف معها فحسب، وإنما بقصد المشاركة في إنتاجها، لما تملكه هذه الدول من تراث حضاري وثقافي تزخر به علومهم المختلفة، حتى لا يتم تهميش مؤسساتهم البحثية والعلمية وجعلها عاجزة عن تبنى إستراتيجية ذات أثر فاعل في حركة مجتمعاتها.

إن موقف العلوم الإنسانية بما في ذلك علوم التربية وما تحويه من ثقافات ومعتقدات من العولمة بحكم التأسيس الغربي لها، يتلخص في عدم العداء المطلق لها، فعلى المؤسسات العلمية ومؤسسات المجتمع المدني التربوية دور هام في تحصين الشعوب المغاربية وخاصة فئة الشباب منها ضد الآثار السلبية للعولمة الغربية بجميع أبعادها خاصة الثقافية منها، وفي المقابل ضرورة الاستفادة علمياً وتقنياً من كل ما تحمله من فرص إيجابية لتحسين أوضاعها الثقافية والاقتصادية.

فمن الضروري مواكبة العولمة، وتحولها المختلفة، من خلال "الاستجابة لمطلب الديمقراطية بخلق أدوات استشارية حقيقية، بالانفتاح على طاقات المجتمع المدني ورد الاعتبار للاختلاف والتسامح، وإدماج البعد الاجتماعي في عملية التنمية الشاملة، فلا تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية تقلص الفوارق وتوفر العمل". (22)

إن مقاومة العولمة الثقافية لا تتأتى ببناء الأسوار حول الهوية، أو بالانغلاق على الذات، أو رفض ما هو آت، بل الأمر يتطلب فهما عميقا للذات وفهما مماثلا للآخر، وعندئذ تتم المراجعة الثقافية مع الاستفادة من العناصر الإيجابية في ثقافة الآخر... الآخر الذي من الضروري أن نتعايش معه .

فدول المغرب العربي مطالبة بالتصدي لأخطار العولمة بجميع أشكالها، خاصة منها الثقافية، وذلك بالتمسك أكثر من أي وقت مضى بخصوصياتها الثقافية ومقومات شخصيتها الوطنية، والتفتح في الوقت نفسه على مقومات العولمة بوعي كامل، لخلق ديناميكية تمكنها من إحداث النهضة الحضارية في كافة المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

الهوامش:

1. الحمش، منير، العولمة وتأثيراتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، سنة 2012، ص : 8 .
2. المرجع نفسه، ص : 8 .
3. المرجع السابق ، العولمة وتأثيراتها، ص : 9 .
4. الجابري، محمد، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، ورقة قدمت إلى ندوة العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، نشرت ضمن كتاب: العرب والعولمة، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1998، ص: 300.
5. البرغثي، محمد حسن، الثقافة العربية والعولمة، دراسة سوسولوجية لآراء المثقفين العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، سنة 2007، ص : 60 .
6. فريدمان، توماس، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة، تر: ليلي زيدان ، الدار الدولية للنشر، القاهرة، سنة 2000، ص : 30 .
7. لالاند، اندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد 3، تعر: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات (بيروت . باريس) ط: 1، س: 1996، ص: 1254 .
8. Habermas, j, Knowledge and Human Interest, London, 1972, p : 141
9. مزعل، جمال أسد، الديدكتيكا (دراسة في نظرية التعليم/التعلم في ضوء المفهوم المعاصر لعلم التربية)، جامعة الموصل، بغداد، سنة 1981، ص : 5 .
10. وصفي، عاصف، الثقافة والشخصية، دار المعارف، القاهرة، سنة 1975، ص : 75 .
11. الجابري، محمد، "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، المستقبل العربي : العدد 228 ، فبراير، سنة 1998، ص : 13 .
12. البرغثي، محمد حسن، الثقافة العربية والعولمة، ص، ص : -65، 64 .
13. الحصري، ساطع، آراء وأحاديث في الوطنية العربية، دار العلم للملايين، بيروت، (د.ط)، (د . س)، ص: 26 .
14. البر غثي، محمد حسن، الثقافة العربية والعولمة، ص : 96 .
15. المرجع نفسه، ص : 104 بتصرف .
16. المسيري، عبد الوهاب، العالم من منظور غربي، منشورات دار الهلال، فبراير 2001، ص : 103 .
17. المرجع نفسه، ص : 111 .
18. الزواوي، محمد خالد، الجودة الشاملة في التعليم، مجموعة النيل العربية (القاهرة)، سنة 2003، ص ، ص : 77، 78 .
19. حكمة، عبد الله، دراسة لكتاب البراز (العولمة والتربية)، جريدة البيان، دولة الإمارات العربية المتحدة دبي، تاريخ 2001/7/16، ص: 11 .
20. رشيد أبو ثور، مقال "التربية وتحديات العولمة"، منشور بموقع إلكتروني www.nosos.net (نصوص معاصرة . مركز البحوث المعاصرة في بيروت)
21. مرعي توفيق الحيلة، محمد، المناهج التربوية الحديثة . مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن)، سنة 2002 ، ص، ص: 139، 209 .
22. يفوت، سالم، "هويتنا الثقافية والعولمة: نحو تناول نقدي"، العولمة والهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة (القاهرة) سنة 1998، ص: 292 .

